State of QATAR

كلمة دولة قطر في المؤتمر الدولي حول الأمن النووي
دولة قطر في المؤتمر الدولي حول الأمن النووي
فيينا١-٥ يوليو ٢٠١٣

السيد الرئيس

أتقدم لكم بالتهنئة على ترؤسكم مؤتمرنا ، كما أشكر السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على دعوته لهذا المؤتمر الذي نأمل أن يكون خطوة هامة نحو مواصلة العمل لجعل العالم أكثر أمنا للجميع.

السيد الرئيس

هنالك في العالم اليوم أربعمائة وسبعة وثلاثون مفاعل طاقة عامل وثمانية وستون مفاعل طاقة تحت الإنشاء وهناك المزيد منها في مرحلة التعاقد . إن هذا التوسع الكمي والجغرافي لمفاعلات الطاقة يطرح تحديات إضافية في مجال ضمان الاستخدام السلمي الأمين والمستدام للطاقة النووية وبالذات في مجال الأمن النووي ، خاصة وإننا نعيش في ظل بيئة دولية غير مستقرة وأزمات دولية وإقليمية مزمنة وسباق تسلح مما يدعو لتكثيف الجهود من أجل تعزيز إجراءات الأمن النووي على المستويات القانونية والتقنية والجماهيرية والإعلامية وبقية المجالات من أجل هزيمة تحدي الإرهاب النووي والأعمال الإجرامية المرتبطة به ، والتي ، لا سمح الله ، لو نجحت في أي من مخططاتها فستكون نتائجها كارثية على العالم كله.

إن هزيمة تحدي الإرهاب النووي تتطلب معايير وطنية قوية وتعاون دولي فاعل ، ونرحب بالتقدم الضمني المحرز في السنين الأخيرة لتعزيز الأمن النووي عبر العالم والذي لعبت فيه المنظمات الدولية ، وفي

المقدمة منها الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، دورا مركزيا يستحق الثناء.

لقد تعهدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ إنشاءها عام ١٩٥٧ على العمل الدؤوب لتسهيل التعاون الدولي للاستخدام السلمي الآمن والمستدام للطاقة الذرية ، وهي ما فتئت تؤدي هذا الدور بمهنية عالية، وندعو جميع الدول إلى دعم الوكالة وتحسين قدراتها وتزويدها بالموارد الكافية والخبرات لتطوير قدراتها التقنية وجهودها لتعزيز الإطار القانوني لمنع الإرهاب النووي ، وجهودها لنشر الوعي الجماهيري بأهمية الطاقة النووية ووسائل الأمن والأمان فيها ، كما ندعو الوكالة إلى تعزيز مساعداتها التقنية ودعم جهود بناء القدرات للبلدان النامية وبالذات في مجال إنشاء نظام أمن وأمان نووي فعال ومستدام.

إن الأمن النووي والأمان النووي أمران مترابطان ولهما هدف مشترك هو حماية الإنسان والمجتمع والبيئة ، والأمن والأمان النووي داخل الدولة هما من مسؤولية الدولة بشكل تام ، لكنّ جزءا أساسيا من مسؤولية الدولة يتمثل بتنفيذ التزاماتها الإقليمية والدولية بشكل جوهري من خلال إجراءات عديدة يقف في مقدمتها التعاون بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتطبيق معاييرها والانضمام الى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وفي مقدمتها اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلاتها لعام ٢٠٠٥ والمعاهدة الدولية لقمع اعمال الإرهاب النووية ، وتنفيذ مدونة قواعد السلوك حول سلامة وأمن المصادر المشعة وبقية توصيات وإرشادات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بالأمن النووي.

كما أن على الدولة أن تسعى لإقامة شبكة من التعاون الإقليمي والدولي لمساعدتها على تنفيذ التزاماتها ولتطمين المجتمع الدولي ، وخاصة دول الجوار الإقليمي ، على رصانة نظام الأمن النووي لديها بدءا من الحماية

المادية لجميع المواد النووية والمواد المشعة ونقلها وخزنها واستخدامها وأمن منشآت الطاقة النووية فيها.

إن التحديات الناتجة عن إستخدام الطاقة النووية كثيرة ومتشعبة لكنها جميعا ترتبط **بآصرة** أساسية وهي السعي للإستخدام الحصري لهذه الطاقة من أجل رفاه الإنسانية ومنع إساءة إستخدامها ، وبهذا الصدد نرى أن هناك حاجة عاجلة للعمل على إزالة الأسباب الجذرية لتحدي الإرهاب النووي من خلال التقدم الجدي في سياق نزع السلاح النووي وتحقيق عالمية معاهدة منع الإنتشار وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وخاصة في المناطق التي تشهد توترات إقليمية وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط ، ووفد بلدي يدعو المجتمع الدولي ، بهذه المناسبة ، إلى دعم جهود دول المنطقة لتحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ونحن نتحدث عن مسؤوليات الحكومات والمنظمات الدولية لا يغيب عن بالنا الدور الأساسي الذي يلعبه المجتمع المدني في رفع درجة الوعي الشعبي بأهمية أمن وأمان مفاعلات الطاقة في بلدانهم وبما يشكل شكلا من أشكال الرقابة الشعبية التي تدفع باستمرار الى إدامة وتطوير أنظمة الأمن النووي في المرافق النووية.

والسلام عليكم